مؤتمر نزع السلاح

CD/1207
CD/TIA/WP.12
20 July 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الولايات المتحدة الامريكية

نظام تصدير الاسلحة الامريكية:
السياسة والممارسات والاتصالات

٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

تعتبر الولايات المتحدة أن نقل الأسلحة التقليدية وسائر معدات وخدمات الدفاع هو جزء مكمل لسياساتها في مجالات الأمن القومي وتحديد الأسلحة والسياسة الخارجية . إن عمليات نقل الأسلحة إلى الخارج ، إذا طبقت بحكمة ، من شأنها أن تلبي الاحتياجات الدفاعية المشروعة للبلدان الصديقة ، وأن تردع العدوان وتعزز الاستقرار الإقليمي ، وبذلك تعزز الأمن الإقليمي والدولي والحل السلمي للمنازعات . إن الولايات المتحدة ، إذ تضع في اعتبارها العواقب المحتملة الضرر للنقل الدولي العشوائي للأسلحة ، تنظم بصرامة صادراتها من الأسلحة وإعادة تصديرها ولها مصلحة حقيقية في تقييد نقل الأسلحة . وقد شرعت الولايات المتحدة وشاركت في جهود دولية عديدة تتصل بتقييد نقل الأسلحة ، وما زالت على استعداد للنظر في الاقتراحات الواقعية الأخرى الموجهة إلى تحقيق تلك الغاية .

وهناك قناتان تمدّر الولايات المتحدة عن طريقهما الأسلحة: برنامج المساعدة الأمنية بين الحكومات وتديره وزارة الدفاع بتوجيه للسياسة العامة من وزارة الخارجية ؛ ومن خلال صادرات تجارية خاصة أو مباشرة من الأسلحة ترخص بها وزارة الخارجية . إن الأسس القانونية والسياسية والتنظيمية لعمليات نقل الأسلحة الأمريكية هي أسس متطورة وشاملة تتسم بالشفافية .

المساعدة الأمنية . تنفّذ برامج الحكومة الأمريكية مع الحكومات في إطار السلطة القانونية لقانون المساعدة الأجنبية لعام ١٩٦١ ، بصيغته المعدلة ، وقانون مراقبة تصدير الأسلحة بصيغته المعدلة . وتتألف هذه البرامج من مبيعات عسكرية أجنبية ومن برنامج التمويل العسكري الأجنبي وبرنامج المعدات الدفاعية الفائضة .

وقد تتخذ عمليات النقل في إطار المبيعات العسكرية الأجنبية شكل الدفع النقدي أو برنامج التمويل العسكري الأجنبي ، وهذا البرنامج الأخير تقدمه وزارة الدفاع كمنح بقروض تساهلية قد تستخدم لشراء معدات الدفاع وخدمات الدفاع وخدمات التصميم والتشييد من الإدارات العسكرية أو من موردين تجاريين أمريكيين مباشرة . أما برنامج المعدات الدفاعية الفائضة فيتألف من معدات دفاعية يعلن أنها "تفيض" عن احتياجات وزارة الدفاع وتباع إلى الحكومات الأجنبية بأسعار مخفضة استنادا إلى عمرها وحالتها . ورغم أن المبيعات العسكرية الأجنبية كانت عادة هي الأداة الأساسية لعمليات نقل الأسلحة الأمريكية ، فقد زادت قيمة المبيعات التجارية للأسلحة بالنسبة للمبيعات العسكرية الأجنبية .

صادرات الأسلحة التجارية . إن المبيعات التجارية المباشرة للمنتجات والمكونات والتكنولوجيات والخدمات الدفاعية الأمريكية المنشأ ينظمها قانون مراقبة تصدير الأسلحة وتنفذ في إطار "أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة" . وتمارَس الرقابة على تصدير معدات وخدمات الدفاع من خلال نظام شامل لتراخيص التصدير يديره مكتب مراقبات تجارة الدفاع بوزارة الخارجية الذي كان يعرف من قبل باسم مكتب مراقبة الذخائر .

وتشمل الملامح الأساسية لنظام التصدير الأمريكي ما يلي:

قائمة الذخائر الأمريكية . يقضي قانون مراقبة تصدير الأسلحة بأن يسمي الرئيس السلع التي يرى أنها معدات دفاعية وخدمات دفاعية . وتشكل هذه المعدات والخدمات الدفاعية المسماة "قائمة الذخائر الأمريكية" التي ترد في أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة . وتستند تسمية المعدات والخدمات الدفاعية أساسا إلى ما إذا كانت المعدات أو الخدمات تعتبر ذات طابع عسكري أساسا . كما يمكن تسمية هذه المعدات "معدات عسكرية هامة" تخضع لضوابط تصديرية خاصة بسبب إمكانيتها في تحقيق فائدة أو قدرة عسكرية كبيرة . وتخضع قائمة الذخائر الأمريكية لضوابط أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة وتنظمها وزارة الخارجية .

وتعرِّف أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة الخدمات الدفاعية كما يلي:

(أ) تقديم المساعدة ، بما في ذلك تدريب أشخاص أجانب على تصميم أو هندسة أو تطوير أو إنتاج أو تجهيز أو صنع أو استعمال أو تشغيل أو تجديد أو إصلاح أو صيانة أو تعديل أو إعادة تركيب معدات الدفاع سواء في الولايات المتحدة أو في الخارج ؛ أو (ب) تزويد أشخاص أجانب بأية بيانات تقنية سواء في الولايات المتحدة أو الخارج .

البيانات التقنية . إن حجم مراقبة الولايات المتحدة لصادرات البيانات التقنية ربما كان أمرا فريدا بين كبار المصدرين في العالم . إن أي مصدِّر يرغب في

تصدير بيانات تقنية تتصل بأي معدات مشمولة بقائمة الذخائر الأمريكية يجب أن يحصل على ترخيص مسبق بالموافقة من مكتب مراقبات تجارة الدفاع .

إن البيانات التقنية هي معلومات "تتصل مباشرة" بتصميم أو إنتاج أو استعمال أو إصلاح أو تعديل معدات الدفاع . وهي لا تشمل المعلومات المتعلقة بالمبادئ العلمية العامة التي تدرس عادة في المعاهد العلمية . كما أنها لا تشمل معلومات التسويق الأساسية المتعلقة بوظيفة معدات الدفاع أو الغرض منها أو وصفها العام . ويتم تنظيم تصدير البيانات التقنية بغض النظر عما إذا كانت البيانات تنقل بالهاتف أو بالمراسلات الخطية أو بالتلكس أو الفاكس أو في أحاديث شخصية .

وهناك إعفاءات معينة من الترخيص بتصدير البيانات التقنية تشمل ما يلي:

- بيانات تقنية يتم الكشف عنها عملا بطلب أو توجيه خطي رسمي من وزارة الدفاع الأمريكية ؛
- بيانات تقنية عملا بترخيص بالصنع أو باتفاق مساعدة تقنية وافق عليه مكتب مراقبات تجارة الدفاع ؛
- بيانات تقنية أرسلتها شركة أمريكية إلى شخص - موظف أمريكي بها أو إلى حكومة الولايات المتحدة ؛
- بيانات تقنية في شكل معلومات أساسية عن العمليات والصيانة والتدريب تتصل بمعدات دفاعية صدّرت بشكل قانوني أو تم الإذن بتصديرها لنفس الطرف المتلقي ؛
- بيانات تقنية وافقت الوكالة الأمريكية العليمة بها على الإفراج العام عنها ، حتى ولو لم تنشر .

<u>نظام الترخيص بتصدير الأسلحة</u> . إن نظام الترخيص الذي يديره مكتب مراقبات تجارة الدفاع بوزارة الخارجية هو نظام أساسي في تنظيم الصادرات التجارية من الأسلحة . ويجب على الشركات التجارية والأفراد الذين يعملون في صنع أو تصدير معدات وخدمات دفاعية أمريكية المنشأ أن يسجلوا أنفسهم لدى مكتب مراقبات تجارة الدفاع . وعلى جميع الأشخاص الأمريكيين أن يلتمسوا موافقة مكتب مراقبات تجارة الدفاع على تصدير أي معدة أو خدمة مشمولة بقائمة الذخائر الأمريكية ، ما لم يكن التصدير معفى تحديدا بموجب أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة . وفي بعض الحالات تكون ضمانات عدم النقل وضمانات الاستخدام مطلوبة من المستعملين النهائيين والسلطات المختصة المسؤولة عن رصد العقود القانونية للقطاع الخاص . وينص قانون الولايات المتحدة على جزاءات في حالة انتهاك أنظمة التصدير .

ويتم النظر في قرارات الموافقة أو عدم الموافقة على طلبات الترخيص بتصدير الأسلحة على أساس كل حالة على حدة ورهنا بعملية حكومية داخلية للاستعراض والتنسيق . وتراعَى مجموعة واسعة من العوامل تشمل:

- الاستعمال النهائي المحدد والمستعمل النهائي المذكور للمعدات أو الخدمات ؛
- هل يتمشى النقل مع الأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية والالتزامات الدولية الأمريكية ؛
- هل سيسهم النقل في الأمن والاستقرار الإقليميين أو يؤثر عليهما تأثرا ضارا ؛
- المتطلبات الدفاعية المشروعة للمتلقين ؛
- هل يمكن استيعاب النقل المقترح دون إرهاق نظام الدعم العسكري أو الموارد المالية للطرف المتلقي ؛
- هل لُبِّيت متطلبات قانونية وسياسية أخرى (مثل تحديد الأسلحة وحقوق الإنسان) .

إعادة النقل/إعادة التصدير . عملا بالمادة ١٢٣-٩ (أ) من أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة ، يجب أن يكون البلد المسمى باعتباره بلد المقصد النهائي في طلب ترخيص التصدير أو في بيان تصدير الشاحن هو بلد الاستعمال النهائي الأخير . ويجب الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الخارجية قبل إعادة بيع أي معدات دفاعية أو تحويلها أو نقلها أو شحنها العابر أو التصرف فيها في أي بلد آخر غير بلد المقصد النهائي كما ورد في ترخيص التصدير ، أو في بيان تصدير الشاحن في حالات المطالبة بإعفاء .

وفضلا عن ذلك تشترط المادة ١٢٣-١٠ من أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة أن يكون مصحوبا بترخيص تصدير معدات عسكرية هامة (على النحو المعرف في المادة ١٢٠-١٩ من أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة) شهادة بعدم النقل وبالاستعمال (الاستمارة DSP-83) وقت تقديم الطلب إلى مكتب مراقبات تجارة الدفاع . ويستوفي هذه الاستمارة المرسل إليه الأجنبي والمستعمل النهائي الأجنبي . وتشترط الشهادة على المرسل إليه الأجنبي والمستعمل النهائي الأجنبي عدم التصدير أو عدم البيع أو التصرف بخلاف ذلك في المعدات العسكرية الهامة التي ورد ذكرها في الطلب خارج البلد المسمى باعتباره مكان الاستعمال النهائي الأجنبي ، دون الموافقة الخطية المسبقة لوزارة الخارجية .

عمليات التطبيق . إن جهود تطبيق مراقبات التصدير هي جهود وقائية وتفاعلية معا ، ويمكن أن تكون إدارية أو قضائية . وبموجب سلطة أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة يجوز وقف أي ترخيص أو أي موافقة أخرى أو الغاء أو حجب أو تعديل هذا الترخيص أو

تلك الموافقة دون إشعار مسبق كلما اعتقد مكتب مراقبات تجارة الدفاع أنه حدث انتهاك للقوانين والأنظمة المنطبقة . ويتم التحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها لأنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة ومحاولات انتهاكها بتنسيق مع المكاتب والوكالات المختصة . ووفقا لاتفاق قديم العهد بين الإدارات الحكومية ، تجري دائرة الجمارك الأمريكية تحقيقات في ادعاءات حدوث انتهاكات . وينسق مكتب مراقبات تجارة الدفاع الجهود مع سلطات الجمارك والسلطات الأخرى المكلفة بإنفاذ القوانين ويساعدها في إجراء تحقيقاتها . كما يساعد مكتب مراقبات تجارة الدفاع في التشاور مع وزارة العدل في حالة حدوث قضايا جنائية . وتتراوح إجراءات التطبيق بين حجز الشحنات المشتبه فيها ومصادرتها وبين الملاحقة الجنائية للشركات والأفراد . ويمكن حرمان الشركات التجارية أو الأفراد المدانين بانتهاك أنظمة الاتجار الدولي بالأسلحة من المشاركة في تصدير المعدات والخدمات الدفاعية ، فضلا عن نقل البيانات التقنية ، لمدة تصل إلى ثلاث سنوات . ويجوز أيضا إخضاعهم لغرامات جنائية ومدنية فضلا عن السجن .

الإشراف التشريعي . إن اهتمام وإشراف الكونغرس كبيران بالنسبة لبرامج المساعدة الأمنية والمبيعات التجارية للأسلحة . ويستطيع الكونغرس الإشراف على هذه البرامج من خلال متطلبات الإبلاغ القانونية التي يقضي بها قانون مراقبة تصدير الأسلحة . وينص هذا القانون أيضا على إخطار الكونغرس قبل إصدار أنواع معينة من التراخيص . ويشمل ذلك تصدير معدات دفاعية رئيسية تبلغ قيمتها ١٤ مليون دولار أو أكثر ، أو تصدير أي معدات أو خدمات دفاعية تبلغ قيمتها ٥٠ مليون دولار أو أكثر . ويلزم تقديم إخطار مماثل قبل الموافقة على اتفاقات بالمساعدة التقنية أو بتراخيص الصنع التي تنطوي على صنع معدات عسكرية هامة لأي بلد في الخارج باستثناء أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي . وفضلا عن ذلك يجب تزويد الكونغرس بتقدير سنوي للموافقة المتوقعة أثناء السنة التقويمية الجارية .

الشفافية في عمليات نقل الأسلحة الأمريكية . إن الإخطارات القانونية للكونغرس التي سبق ذكرها هي مسائل تتعلق بتسجيل المواقف العامة وتسهم في انفتاح وشفافية برنامج تصدير الأسلحة الأمريكية . ووفقا للقانون فإن الرئيس مطالَب أيضا بأن يقدم طلبا سنويا بميزانية برامج المساعدة الأمنية يعرض عادة في جلسة استماع علنية وينشر باعتباره "عرض الكونغرس لبرامج المساعدة الأمنية" (Congressional Presentation for Security Assistance Programs) . كما تنشر الوكالة الأمريكية للمساعدة الأمنية في مجال الدفاع توجيهات التنفيذ لبرنامج المساعدة الأمنية في "دليل إدارة المساعدة الأمنية" ، وتنشر أيضا تقارير سنوية شاملة عنوانها "سلسلة السنة المالية" (Fiscal Year Series) و"حقائق عن المبيعات العسكرية الأجنبية ومبيعات التشييد العسكري والمساعدة العسكرية" (Foreign Military Sales, Military Construction Sales and Military Assistance Facts) ؛ وتنشر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنويا

تقريرا عن "القروض والمنح الامريكية للخارج والمساعدة من المنظمات الدولية" (U.S Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations.) ويشمل بيانات ببرامج المساعدة العسكرية حسب البلد . وأخيرا يهدف المنشور الصنوي الصادر عن الوكالة الامريكية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح والمعنون "المصروفات العسكرية وعمليات نقل الاسلحة في العالم" (World Military Expenditures and Arms Transfers) إلى توفير معلومات عامة شاملة عن عمليات النقل الدولي للاسلحة . ونعتقد أن هذه الشفافية من شأنها أن تسهم في توفير الثقة الدولية بزيادة الاستقرار الإقليمي والحد من مبيعات الاسلحة المزعزعة للاستقرار .

- - - - -